

**شركة ضمان الشام للوساطة والخدمات المالية المحدودة المسؤولة**

**البيانات المالية**

**31 كانون الأول 2015**



## شهادة محاسب قانوني

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة الشركاء في  
شركة ضمان الشام للوساطة والخدمات المالية المحدودة المسؤولية

### تقرير حول البيانات المالية

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لشركة ضمان الشام للوساطة والخدمات المالية المحدودة المسؤولية "الشركة" والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2015 وبيانات الدخل والشامل والتغيرات في حقوق الشركاء والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص لأهم السياسات المحاسبية والإيضاحات الأخرى.

### مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية. بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ.

### مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى تدقيقنا. لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وتتطلب منا هذه المعايير الالتزام بقواعد السلوك المهني وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة مؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية. إن اختيار تلك الإجراءات يستند إلى اجتهاد مدقق الحسابات بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية سواء الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ. عند تقييم مدقق الحسابات للمخاطر يأخذ في الاعتبار نظام الرقابة الداخلي للشركة ذو الصلة بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للشركة. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولة التقديرات المحاسبية التي قامت بها الإدارة، إضافة إلى تقييم العرض العام للبيانات المالية.

في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء رأينا.

### الرأي

في رأينا، إن البيانات المالية تظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في 31 كانون الأول 2015 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

### تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

- إن نطاق تدقيقنا يتضمن أيضاً التأكد من مدى انسجام الشركة مع أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وخصوصاً المتعلقة منها بالبيانات المالية.
- تحفظ الشركة بقيود وسجلات محاسبية بصورة أصولية، وإن البيانات المالية المرفقة متفقة معها ونوصي بالمصادقة عليها.



محمد البيغشي

محمد البيغشي

13 نيسان 2016  
دمشق - الجمهورية العربية السورية

2014 ليرة سورية	2015 ليرة سورية	إيضاح	
			<b>الإيرادات</b>
-	<b>1,350,000</b>		إيرادات إدارة اصدار
339,020	<b>89,545</b>	3	إيرادات عمولة وساطة
6,237,616	<b>6,052,657</b>		إيرادات فوائد بنكية
-	<b>21,575</b>		إيرادات أخرى
<b>6,576,636</b>	<b>7,513,777</b>		<b>مجموع الإيرادات</b>
			<b>المصاريف</b>
(2,718,211)	<b>(3,674,065)</b>	4	نفقات الموظفين
(421,117)	<b>(185,949)</b>		الاستهلاكات والإطفاءات
(3,758,110)	<b>(4,796,200)</b>	5	مصاريف إدارية وعمومية
<b>(6,897,438)</b>	<b>(8,656,214)</b>		<b>مجموع المصاريف</b>
(378,132)	<b>500,460</b>	6	أرباح (خسائر) محققة من بيع استثمارات محتفظ بها للمتاجرة
(157,012)	<b>735,482</b>	7	أرباح (خسائر) غير محققة من استثمارات محتفظ بها للمتاجرة
18,802	<b>63,569</b>		أرباح فروقات أسعار صرف العملات
(837,144)	<b>157,074</b>		<b>ربح (خسارة) السنة</b>
-	-		مكونات الدخل الشامل الأخرى
<b>(837,144)</b>	<b>157,074</b>		<b>الربح الشامل (الخسارة الشاملة) للسنة</b>

2014 ليرة سورية	2015 ليرة سورية	إيضاح	
			<b>الموجودات</b>
			<b>الموجودات المتداولة</b>
29,203,468	23,783,776	9	نقد في الصندوق لدى المصارف
26,400,000	30,400,000	9	الودائع لدى المصارف
3,269,456	18,326,265	10	استثمارات محتفظ بها للمتاجرة
8,244,942	10,054,139	11	تأمينات نقدية وأرصدة مدينة أخرى
67,117,866	82,564,180		مجموع الموجودات المتداولة
			<b>الموجودات غير المتداولة</b>
2,500,000	2,500,000	12	الموجودات غير المتداولة الأخرى
35,000,000	35,000,000	9	الودائع لدى المصارف
219,271	303,475	13	الموجودات الثابتة
101,863	280,906	14	الموجودات غير الملموسة
37,821,134	38,084,381		مجموع الموجودات غير المتداولة
104,939,000	120,648,561		مجموع الموجودات
			<b>المطلوبات وحقوق الشركاء</b>
			<b>المطلوبات المتداولة</b>
17,567,127	5,931,613	15	ذمم دائنة ومستحقات
1,763,277	4,061,366	18	ذمم دائنة لأطراف ذات علاقة
19,330,404	9,992,979		مجموع المطلوبات المتداولة
			<b>حقوق الشركاء</b>
140,000,000	165,000,000	16	رأس المال المنفوع
110,218	125,925	17	الإحتياطي القانوني
(54,501,622)	(54,470,343)		الخصائر المتراكمة
85,608,596	110,655,582		مجموع حقوق الشركاء
104,939,000	120,648,561		مجموع حقوق الشركاء والمطلوبات

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية من قبل المدير العام بتاريخ 13 نيسان 2016.

  
 ضياء حجازي  
 المدير العام

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 21 جزءاً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها.

شركة ضمان الشام للوساطة والخدمات المالية المحدودة المسؤولة

بيان التغيرات في حقوق الشركاء  
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015

مجموع حقوق الشركاء ليرة سورية	الخسائر المتراكمة ليرة سورية	الاحتياطي القانوني ليرة سورية	رأس المال المدفوع ليرة سورية	
				<b>2015</b>
85,608,596	(54,501,622)	110,218	140,000,000	الرصيد في 1 كانون الثاني
25,000,000	-	-	25,000,000	الزيادة في رأس المال (إيضاح 16)
(110,088)	(110,088)	-	-	رسم طابع زيادة رأس المال
157,074	157,074	-	-	الربح الشامل للسنة
-	(15,707)	15,707	-	المحول إلى الاحتياطي القانوني (إيضاح 17)
<b>110,655,582</b>	<b>(54,470,343)</b>	<b>125,925</b>	<b>165,000,000</b>	الرصيد في 31 كانون الأول
مجموع حقوق الشركاء ليرة سورية	الخسائر المتراكمة ليرة سورية	الاحتياطي القانوني ليرة سورية	رأس المال المدفوع ليرة سورية	
				<b>2014</b>
86,445,740	(53,664,478)	110,218	140,000,000	الرصيد في 1 كانون الثاني
(837,144)	(837,144)	-	-	الخسارة الشاملة للسنة
85,608,596	(54,501,622)	110,218	140,000,000	الرصيد في 31 كانون الأول

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 21 جزءاً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها.

2014	2015	إيضاح	
ليرة سورية	ليرة سورية		
(837,144)	157,074		<b>الأنشطة التشغيلية</b>
			صافي ربح (خسارة) السنة
(6,237,616)	(6,052,657)		تعديلات للبنود التالية:
401,117	140,992	13	إيرادات الفوائد
20,000	44,957	14	الاستهلاكات
(18,802)	(63,569)		الإطفاءات
157,012	(735,482)		فروقات أسعار صرف العملات غير المحققة
(6,515,433)	(6,508,685)		(أرباح) خسائر غير محققة من استثمارات محتفظ بها للمتاجرة
			<b>التغيرات في رأس المال العامل:</b>
1,965,979	(14,321,327)		استثمارات محتفظ بها للمتاجرة
67,939	(1,331,201)		تأمينات نقدية وأرصدة مدينة أخرى
11,136,852	(11,635,514)		ذمم دائنة ومستحقات
(1,027,156)	2,298,089		ذمم دائنة لأطراف ذات علاقة
5,628,181	(31,498,638)		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) من الأنشطة التشغيلية
			<b>الأنشطة الاستثمارية</b>
-	(4,000,000)		الودائع لدى المصارف
(126,230)	(225,196)	13	شراء الموجودات ثابتة
-	(224,000)	14	شراء الموجودات غير الملموسة
6,226,787	5,574,661		فوائد مقبوضة
6,100,557	1,125,465		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
			<b>الأنشطة التمويلية</b>
-	25,000,000		الزيادة في رأس المال
-	(110,088)		رسم طابع زيادة رأس المال
-	24,889,912		صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
11,728,738	(5,483,261)		<b>(النقص) الزيادة في النقد وما في حكمه</b>
18,802	63,569		أثر تغير أسعار الصرف
17,455,928	29,203,468		النقد وما في حكمه في أول السنة
29,203,468	23,783,776	9	النقد وما في حكمه في 31 كانون الأول

## 1. معلومات عن الشركة

تم تأسيس شركة ضمان الشام للوساطة والخدمات المالية المحدودة المسؤولة ("الشركة") في الجمهورية العربية السورية بموجب قرار وزارة الاقتصاد والتجارة رقم 2862/ تاريخ 30 تشرين الأول 2008. إن الشركة مسجلة كشركة محدودة المسؤولة بموجب السجل التجاري رقم 9515 تاريخ 9 آذار 2010 برأس مال قدره 140,000,000 ليرة سورية تمت زيادته إلى 165,000,000 ليرة سورية خلال عام 2015. تمارس الشركة الأنشطة التالية:

- تقديم الاستشارات وتحليل ونشر المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية.
- ممارسة الوساطة في الأوراق المالية لحساب الشركة ولحساب الغير.
- إدارة الإصدارات الأولية دون تعهد بالتغطية.

منحت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية الشركة الموافقة الأولية على التأسيس بتاريخ 14 تشرين الأول 2008. وتم منح الشركة الترخيص النهائي من قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بموجب القرار رقم (54/م) بتاريخ 30 آذار 2009. كما حصلت الشركة على العضوية لدى سوق دمشق للأوراق المالية بموجب القرار رقم 471/ تاريخ 11 تشرين الأول 2009 وعلى العضوية لدى مركز المقاصة والحفظ المركزي بموجب القرار رقم 579/ ت بتاريخ 6 حزيران 2010. باشرت الشركة أعمالها في 2 آب 2010 بقرار رقم 76/م الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية.

قرر مجلس المفوضين بموجب القرار رقم 1266 / ر- وبتاريخ 5 تشرين الأول 2011 تجميد نشاطي تقديم الاستشارات وتحليل ونشر المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية وإدارة الإصدارات الأولية دون تعهد بالتغطية، دون إلغائهما. وافق مجلس المفوضين على تفعيل نشاط إدارة الإصدارات الأولية دون تعهد بالتغطية بموجب القرار رقم 102/ م تاريخ 18 آب 2015. عنوان الشركة المختار هو ريف دمشق - استراد درعا العقار رقم 653 حوش بلاس.

تعتبر الشركة شركة تابعة لشركة شام المساهمة المغفلة القابضة.

## 2. أسس إعداد البيانات المالية وملخص السياسات المحاسبية الهامة

### 2.1 أسس إعداد البيانات المالية

- تم إعداد البيانات المالية للشركة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية.
- تم عرض البيانات المالية بالليرات السورية والتي تمثل العملة الرئيسية للشركة.
- تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة والتي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ البيانات المالية.
- بعد الأخذ بعين الاعتبار أحدث مؤشر رسمي لأسعار المستهلك والمؤشرات النوعية الأخرى، لا يعتبر الاقتصاد الذي تعمل به الشركة اقتصاداً ذا تضخم مرتفع.

### 2.2 التغييرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

#### التفسيرات والمعايير الجديدة والمعدلة

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية هي مطابقة لتلك التي تم استخدامها في السنة السابقة. قامت الشركة بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وتفسيرات لجنة تفسير المعايير الدولية (IFRIC) الجديدة والمعدلة التالية التي أصبحت نافذة ابتداءً من 1 كانون الثاني 2015. إن تطبيق هذه المعايير والتفسيرات الجديدة ليس له أي تأثير على المركز المالي للشركة أو أدائها المالي:

- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 19 خطط المنافع المحددة: مساهمات الموظفين
- التحسينات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية (دورة 2010 إلى 2012):  
هذه التحسينات تعتبر نافذة التطبيق ابتداءً من 1 تموز 2014 ولا يتوقع أن يكون لها أثر جوهري على الشركة وتتضمن:

- ◀ معيار التقارير المالية الدولي رقم 2 - الدفع على أساس الأسهم
- ◀ معيار التقارير المالية الدولي رقم 3 - اندماج الأعمال
- ◀ معيار التقارير المالية الدولي رقم 8 - قطاعات الأعمال
- ◀ معيار المحاسبة الدولي رقم 16 - الممتلكات والألات والمعدات، ومعيار المحاسبة الدولي رقم 38 - الأصول غير الملموسة
- ◀ معيار المحاسبة الدولي رقم 24 - إفصاحات الأطراف ذات العلاقة

- التحسينات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية (دورة 2011 إلى 2013):  
هذه التحسينات تعتبر نافذة التطبيق ابتداءً من 1 تموز 2014 ولا يتوقع أن يكون لها أثر جوهري على الشركة وتتضمن:

- ◀ معيار التقارير المالية الدولي رقم 3 - اندماج الأعمال
- ◀ معيار التقارير المالية الدولي رقم 13 - قياس القيمة العادلة
- ◀ معيار المحاسبة الدولي رقم 40 - الاستثمارات العقارية

## 2. أسس إعداد البيانات المالية وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

### 2.3 المعايير والتفسيرات الصادرة عن مجلس المحاسبة الدولية وغير نافذة التطبيق

فيما يلي المعايير والتفسيرات الجديدة أو المعدلة وغير نافذة التطبيق للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015:

#### - معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 - "الأدوات المالية"

في تموز 2014، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) النسخة النهائية من معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 الأدوات المالية ليحل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 الأدوات المالية - الاعتراف والقياس وكل الإصدارات السابقة لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 9. يجمع معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 كافة الجوانب الثلاثة لمشروع محاسبة الأدوات المالية: التصنيف والقياس، وتدني القيمة ومحاسبة التحوط. إن معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 نافذ للتطبيق على الفترات السنوية التي تبدأ بعد 1 كانون الثاني 2018، مع السماح بالتطبيق المبكر له. باستثناء محاسبة التحوط، يجب تطبيق هذا المعيار بأثر رجعي، إلا أن عرض معلومات المقارنة ليس إلزامياً. بالنسبة لمحاسبة التحوط، يتم تطبيق متطلبات المعيار على أساس مستقبلي، مع بعض الاستثناءات المحددة.

#### - معيار التقارير المالية الدولي رقم 14 - "الحسابات التنظيمية المؤجلة"

إن معيار التقارير المالية الدولي رقم 14 هو معيار اختياري يسمح للمنشأة التي تخضع أنشطتها إلى أسعار محددة بموجب قوانين بالاستمرار بتطبيق معظم السياسات المحاسبية الحالية لأرصدة الحسابات التنظيمية المؤجلة عند تبني معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى. إن المنشآت التي تتبنى معيار التقارير المالية الدولي رقم 14 يجب أن تعرض الحسابات التنظيمية المؤجلة كبنود مستقلة في قائمة المركز المالي وتعرض الحركة في أرصدة هذه الحسابات كبنود مستقلة في بيان الدخل الشامل. يتطلب المعيار الإفصاح عن طبيعة الأسعار المحددة بموجب قوانين للمنشأة والخطر المتعلق بها، وأثر تحديد الأسعار على بياناتها المالية. إن معيار التقارير المالية الدولي رقم 14 نافذ للتطبيق على الفترات السنوية التي تبدأ اعتباراً من أو بعد 1 كانون الثاني 2016. باعتبار أن الشركة تقوم أصلاً بإعداد بياناتها المالية وفق معايير التقارير المالية الدولية، فإن هذا المعيار سوف لن يطبق.

#### - معيار التقارير المالية الدولي رقم 15 - الإيرادات من العقود مع الزبائن

تم إصدار معيار التقارير المالية الدولي رقم 15 في أيار 2014 الذي أسس لنموذج من خمس خطوات للمحاسبة عن الإيرادات الناتجة عن العقود المبرمة مع الزبائن. وفقاً للمعيار يتم الاعتراف بالإيراد ليعكس المبلغ الذي تتوقع الشركة أن يكون لها حق فيه مقابل السلع أو الخدمات المقدمة للزبائن. إن معيار الإيرادات الجديد سيحل محل جميع متطلبات معايير التقارير المالية الدولية الحالية المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات. يتوجب تطبيق المعيار بأثر رجعي كامل أو معدل للسنوات المالية التي تبدأ اعتباراً من أو بعد 1 كانون الثاني 2018. يسمح بالتطبيق المبكر.

#### - تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 11 - الارتباطات المشتركة: المحاسبة عن الاستحواذ على الحصص

تتطلب التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 11 من المشارك في العمليات المشتركة الذي يقوم بمحاسبة الاستحواذ على حصص في عملية مشتركة، حيث يشكل نشاط العملية المشتركة مشروع أعمال، بأن يطبق المبادئ الملزمة لمحاسبة تجميع الأعمال في معيار التقارير المالية الدولي رقم 3. توضح التعديلات أيضاً بأن الحصص المملوكة مسبقاً في العملية المشتركة لا يتم إعادة قياسها عند الاستحواذ على حصص إضافية في نفس العمليات المشتركة في حال الاحتفاظ بالسيطرة المشتركة. بالإضافة إلى ذلك، تمت إضافة استثناء لنطاق معيار التقارير المالية الدولي رقم 11 من أجل تحديد أن التعديلات لا تنطبق عندما تكون الأطراف التي تتشارك السيطرة، بما فيها المنشأة المعد التقارير لها، تحت السيطرة المشتركة من نفس الطرف المسيطر النهائي. تنطبق التعديلات على كل من الاستحواذ الأولي لحصص في العملية المشتركة واستحواذ أي حصص إضافية في نفس العملية المشتركة وتكون نافذة التطبيق بأثر رجعي للفترات السنوية التي تبدأ اعتباراً من أو بعد 1 كانون الثاني 2016 مع السماح بالتطبيق المبكر. لا يتوقع أن يكون لهذا التعديل أثر على الشركة.

#### - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 16 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 38: توضيح الطرق المقبولة للاستهلاكات والإطفاءات

توضح هذه التعديلات المبدأ الوارد في معيار المحاسبة الدولي رقم 16 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 38 وهو أن الإيرادات تعكس نمط المنافع الاقتصادية المتولدة من تشغيل المشروع (والذي يشكل الأصل جزء منه) بدلاً من المنافع الاقتصادية التي يتم استهلاكها من خلال استخدام الأصل. ونتيجة لذلك، فإن الأسلوب القائم على الإيرادات لا يمكن استخدامه في استهلاك الممتلكات والألات والمعدات، ويمكن أن يستخدم في حالات محدودة جداً في إطفاء الأصول غير الملموسة. هذه التعديلات نافذة التطبيق بأثر رجعي للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني عام 2016، مع السماح بالتطبيق المبكر. لا يتوقع أن يكون لهذا التعديل أي تأثير على الشركة نظراً لأن الشركة لا تستخدم الأسلوب القائم على الإيرادات في استهلاك أصولها غير المتداولة.



## 2. أسس إعداد البيانات المالية وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

### 2.3 المعايير والتفسيرات الصادرة عن مجلس المحاسبة الدولية وغير نافذة التطبيق (تتمة)

- **تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 27 : طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المنفصلة**  
تسمح هذه التعديلات للمنشآت باستخدام طريقة حقوق الملكية في محاسبة الاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة والشركات الزميلة في البيانات المالية المنفصلة الخاصة بها. المنشآت التي تطبق معايير التقارير المالية الدولية واختارت أن تغير إلى طريقة حقوق الملكية في بيانات المالية المنفصلة يجب أن تطبق هذا التغيير بأثر رجعي. المنشآت التي تتبنى معايير التقارير المالية الدولية لأول مرة والتي تختار استخدام طريقة حقوق الملكية في بياناتها المالية المنفصلة، ستكون ملزمة بتطبيق هذا الأسلوب اعتباراً من تاريخ الانتقال إلى معايير التقارير المالية الدولية. هذه التعديلات نافذة التطبيق للفترات السنوية التي تبدأ اعتباراً من أو بعد 1 كانون الثاني عام 2016، مع السماح بالتطبيق المبكر. لا يتوقع أن يكون لهذا التعديل أثر على الشركة.
- **التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 10 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28: البيع أو المساهمة بالأصول بين المستثمر وشركته الزميلة أو مشاريعه المشتركة:**  
تتناول التعديلات التباين بين معيار التقارير المالية الدولي رقم 10 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28 بالتعامل مع فقدان السيطرة على شركة تابعة تم بيعها أو المساهمة بها لصالح شركة زميلة أو مشروع مشترك. توضح التعديلات أن الربح أو الخسارة الناتجة عن بيع أصول أو المساهمة بها تمثل عمل تجاري، كما تم تعريفها في معيار التقارير المالية الدولي رقم 3، بين المستثمر وشركته الزميلة أو مشروع المشترك، يتم الاعتراف به بشكل كامل. أي ربح أو خسارة ناتجة عن بيع أو المساهمة بأصول لا تمثل عمل تجاري، يتم الاعتراف بها فقط بحدود حصص المستثمر غير ذي الصلة في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. يجب تطبيق هذه التعديلات بأثر لاحق وتعتبر نافذة للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2016، مع السماح بالتطبيق المبكر. لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير على الشركة.
- **التحسينات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية (دورة 2012 إلى 2014):**  
هذه التحسينات تعتبر نافذة التطبيق للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2016. وتتضمن:
  - ◀ معيار التقارير المالية الدولي رقم 5: الأصول غير المتداولة المحفوظ بها برسم البيع والعمليات غير المستمرة
  - ◀ معيار التقارير المالية الدولي رقم 7: الأنواع المالية: الإفصاحات
  - ◀ معيار المحاسبة الدولي رقم 19: منافع الموظفين
  - ◀ معيار المحاسبة الدولي رقم 34: التقارير المالية المرحلية
 لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي أثر جوهري على الشركة.
- **التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1: مبادرة الإفصاح:**  
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 "عرض البيانات المالية" لا تغير جوهرياً معيار المحاسبة الدولي رقم 1 بل توضح المتطلبات الحالية للمعيار. هذه التعديلات توضح:
  - ◀ متطلبات الأهمية النسبية في معيار المحاسبة الدولي رقم 1
  - ◀ أن بنود محددة في بياني الأرباح والخسائر والدخل الشامل الآخر وبيان المركز المالي يمكن عرضها بشكل منفصل
  - ◀ أن المنشآت لديها المرونة في ترتيب عرض الإفصاحات حول البيانات المالية
  - ◀ أن حصة الدخل الشامل الآخر من الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة التي يتم معالجتها محاسبياً بطريقة حقوق الملكية يجب عرضها بشكل مجمع في بند واحد، وتصنيفها إلى بنود سيتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح والخسائر وأخرى لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح والخسائر.
 علاوةً على ذلك، فإن التعديلات توضح المتطلبات التي تطبق عند عرض مجاميع فرعية إضافية في بيان المركز المالي وبياني الأرباح والخسائر والدخل الشامل الآخر. هذه التعديلات تعتبر نافذة للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2016، مع السماح بالتطبيق المبكر. لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير على الشركة.

## 2. أسس إعداد البيانات المالية وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

### 2.3 المعايير والتفسيرات الصادرة عن مجلس المحاسبة الدولية وغير نافذة التطبيق (تتمة)

- التعديلات على معياري التقارير المالية الدوليين رقم 10 و 12، ومعياري المحاسبة الدولي رقم 28 منشآت الاستثمار: تطبيق استثناء توحيد البيانات المالية:

تتناول التعديلات القضايا التي ظهرت عند تطبيق استثناء منشآت الاستثمار في معيار التقارير المالية الدولي رقم 10. توضح التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 10 أن الإعفاء من عرض بيانات مالية موحدة ينطبق على منشأة أم تابعة لمنشأة استثمار، عند قيام منشأة الاستثمار بقياس جميع الشركات التابعة لها بالقيمة العادلة.

علاوةً على ذلك، فإن التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 10 توضح أن الشركة التابعة لمنشأة استثمار والتي لا تعتبر كمنشأة استثمار بحد ذاتها وتقدم خدمات دعم لمنشأة الاستثمار هي فقط التي يتم توحيد بياناتها المالية. جميع الشركات الأخرى التابعة لمنشأة استثمار تقاس بالقيمة العادلة. التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 28 تسمح للمستثمر، عند تطبيق طريقة حقوق الملكية، ببقاء قياس القيمة العادلة الذي تطبقه منشأة استثمار زميلة أو مشروع مشترك على حصص شركاتها التابعة.

يجب تطبيق هذه التعديلات بأثر رجعي وتعتبر نافذة للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2016، مع السماح بالتطبيق المبكر. لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير على الشركة.

### 2.4 أهم الاجتهادات والتقديرات المحاسبية

إن إعداد البيانات المالية يتطلب من إدارة الشركة القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في قيمة الموجودات والمطلوبات في البيانات المالية، بالإضافة إلى الإفصاح عن المطلوبات المحتمل أن تطرأ. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في التغييرات في القيمة العادلة التي تظهر ضمن بيان الدخل الشامل.

إن الفرضيات الرئيسية المتعلقة بالتقديرات المستقبلية للأحداث غير المؤكدة في تاريخ البيانات المالية والتي قد ينتج عنها مخاطر هامة من الممكن أن تؤدي إلى تعديلات جوهرية في أرصدة الموجودات والمطلوبات الظاهرة في البيانات المالية خلال السنة القادمة هي كما يلي:

#### تدني قيم الموجودات غير المالية

تقوم الشركة في تاريخ بيان المركز المالي بتقييم ما إذا كان هناك مؤشر على إمكانية تدني قيمة الأصل. وإذا وجد أي مؤشر من هذا النوع، تقوم الشركة بتقدير المبلغ القابل للاسترداد للأصل. في حال تبين أن قيمة الأصل المسجلة أكبر من القيمة القابلة للاسترداد يتم الاعتراف بتدني قيمة الأصل حتى تعادل القيمة القابلة للاسترداد.

في تاريخ كل بيان مركز مالي يتم تحديد ما إذا كان هناك أية دلالة على أن خسارة تدني معترف بها لأصل في السنوات السابقة عدا عن الشهرة لم تعد موجودة أو أنها قد انخفضت. إذا وجدت هذه الحالة، تقوم الشركة بتقييم المبلغ القابل للاسترداد لذلك الأصل. يتم عكس خسارة التدني المعترف بها لأصل فقط إذا كان هناك تغير في التقديرات المستخدمة لتحديد مبلغ الأصل القابل للاسترداد منذ الاعتراف بأخر خسارة في تدني القيمة، وإذا كانت الحالة كذلك، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل إلى مبلغه القابل للاسترداد.

#### مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة الشركة بتقدير مدى قدرة الشركة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية. وعلى الرغم من حالة عدم الاستقرار التي تمر بها الجمهورية العربية السورية وحالة عدم التيقن المستقبلية فإن إدارة الشركة متأكدة من أن الشركة لديها الموارد الكافية لتساعدها على الاستمرار بالعمل في المدى المستقبلي المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على دراية بأية أمور جوهرية من الممكن أن تثير شكوكاً هامة حول قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. بناءً عليه، فقد تم إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

#### الأعمار المقدرة لاستخدام الموجودات الثابتة

تقوم إدارة الشركة بتحديد الأعمار المقدرة للموجودات الثابتة لغرض حساب الاستهلاك. يتم تحديد هذا التقدير بعد الأخذ بعين الاعتبار الاستخدام المتوقع والمترام للموجودات. تقوم الإدارة بمراجعة القيمة المتبقية والأعمار المقدرة بشكل سنوي ويتم تعديل نسب الاستهلاك المستقبلية عندما تعتقد الإدارة بأن الأعمار المقدرة تختلف عن التقديرات السابقة.

## 2. أسس إعداد البيانات المالية وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

### 2.5 السياسات المحاسبية الهامة

أعدت البيانات المالية المرفقة وفقاً لأهم السياسات المحاسبية التالية:

#### أ. تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

يتم الاعتراف بالإيراد فقط عندما يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية سوف تتدفق إلى الشركة، فيما يلي المقاييس المتبعة للاعتراف بالإيراد:

#### ■ الإيرادات التشغيلية

يتم الاعتراف بالإيراد الناتج عن الاستشارات وخدمات الوساطة المالية عند تقديم هذه الخدمات بشكل نهائي إلى الزبون طبقاً لشروط العقد المتفق عليه لتأدية هذه الخدمة.

#### ■ إيرادات الفوائد

يتم اثبات إيرادات الفوائد عند تحققها باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.

#### ب. المعاملات بالعملة الأجنبية

يجري قيد المعاملات المسجلة بالعملة الأجنبية، بأسعار الصرف الحرة السائدة في تاريخ إجراء المعاملات. كما يعاد تحويل الموجودات والالتزامات ذات الطبيعة النقدية المسجلة بالعملة الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي. تسجل جميع الفروقات الناتجة عن عمليات التحويل في بيان الدخل الشامل.

#### ج. النقد وما في حكمه

لغرض اعداد بيان التدفقات النقدية، فإن النقد وما في حكمه يشمل على النقد في الصندوق والأرصدة لدى البنوك والودائع قصيرة الأجل ذات تواريخ استحقاق تقع خلال ثلاثة أشهر أو أقل محسوماً منها حسابات السحب على المكشوف.

#### د. الموجودات الثابتة

يتم تقييم الموجودات الثابتة بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. يتم تغيير طريقة استهلاك الموجودات الثابتة وعمرها الزمني عند تغير نمط استهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة فيها وتعالج هذه التغييرات على أنها تغييرات في التقدير المحاسبي.

يتم عدم الاعتراف بالأصل عند استبعاده أو عندما لا يكون هناك منافع اقتصادية متوقعة من استخدامه أو استبعاده. أية أرباح أو خسائر تنجم عن استبعاد الأصل تحتسب على أنها الفرق بين عوائد استبعاد الأصل وقيمة الأصل المستبعد. تسجل هذه الأرباح أو الخسائر في بيان الدخل ضمن بند إيرادات أو مصاريف أخرى في نفس السنة التي تم استبعاد الأصل فيها.

لا يتم استهلاك المشاريع قيد التنفيذ حتى تصبح جاهزة للاستخدام وتوضع قيد التشغيل.

#### هـ. الموجودات غير الملموسة

يتم تسجيل الموجودات غير الملموسة عند شرائها بالتكلفة وفيما بعد يتم تقييمها بالتكلفة مطروحاً منها أية مخصصات للإطفاء وأية مخصصات متعلقة بتدني قيمتها. تقسم الموجودات غير الملموسة إلى موجودات ذات أعمار إنتاجية محددة وغير محددة.

يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لديها أعمار إنتاجية محددة على مدى الأعمار الاقتصادية ويتم تقييمها من حيث تدني القيمة في حال وجود مؤشر لتدني قيم تلك الموجودات غير الملموسة. تتم مراجعة فترة الإطفاء وطريقة الإطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة في نهاية كل سنة مالية على الأقل.

إن التغييرات في العمر الزمني للأصل غير الملموس أو التغيير في نمط استهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة فيه تتم معالجتها إما بتغيير فترة الإطفاء أو طريقة الإطفاء أيهما أكثر ملائمة. وتعالج هذه التغييرات على أنها تغييرات في التقدير المحاسبي. كما تسجل مصاريف إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات العمر المحدد في بيان الدخل الشامل مع العناصر المشابهة لها من حيث الطبيعة.

أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد، لا يتم إطفائها ولكن تتم مراجعة التدني في قيمتها سنوياً إما لكل أصل ملموس على حدة أو على مستوى الوحدات المنتجة للنقد. تتم مراجعة العمر الزمني للأصل غير الملموس سنوياً لتحديد ما إذا كان العمر غير المحدد لا يزال له ما يؤيده بتاريخ إعداد البيانات المالية، وإذا ثبت غير ذلك، فإن التغيير من عمر زمني غير محدد إلى عمر زمني محدد يكون على أساس مستقبلي.

**2. أسس إعداد البيانات المالية وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)**

**2.5 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)**

**هـ. الموجودات غير الملموسة (تتمة)**

يتم احتساب الأرباح أو الخسائر عند استبعاد أصل غير ملموس على أنها الفرق بين النقد المحصل من البيع والقيمة المدرجة للأصل ويتم إثباتها في بيان الدخل الشامل. يتم إثبات خسائر تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في بيان الدخل الشامل. يتم احتساب الإطفاءات بطريقة القسط الثابت وذلك لتخفيض قيمة الموجودات إلى قيمتها المتبقية على طول عمرها الإنتاجي.

**و. ذمم دائنة ومستحقات**

يتم إثبات الالتزامات للمبالغ المستحقة السداد في المستقبل للمواد أو الخدمات المستلمة سواء تمت أو لم تتم المطالبة بها من قبل المورد.

**ز. موجودات مالية بغرض المتاجرة**

الموجودات المالية بغرض المتاجرة هي تلك الموجودات التي يتم شراؤها بغرض بيعها أو إعادة شرائها في المستقبل القريب أو تكون عبارة عن جزء من محفظة تدار كمحفظة واحدة ويكون هناك دليل فعلي حالي على أنها ستحقق ربحاً في المدى القريب. يتم تسجيل الموجودات المالية بغرض المتاجرة في بيان المركز المالي بالقيمة العادلة عند الشراء (تقيد مصاريف الاقتناء في بيان الدخل الشامل عند الشراء)، ويعاد تقييمها في تاريخ البيانات المالية بالقيمة العادلة ويتم تسجيل التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في بيان الدخل الشامل في نفس فترة حدوث التغير.

**ح. ضريبة الدخل**

يخضع الدخل للضرائب وفقاً للقوانين النافذة في الجمهورية العربية السورية.

**ط. المخصصات**

يتم إثبات المخصصات إذا كان على الشركة أي التزام (قانوني أو متوقع) ناتج عن حدث سابق وإن تكلفة تسوية الالتزام محتملة ويمكن قياسها بموثوقية.

**ي. القيم العادلة**

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة بنشاط في الأسواق المالية المنتظمة بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة أو أسعار التجار المعلنة في السوق (أسعار العطاءات للمراكز الطويلة وأسعار عند الطلب للمراكز القصيرة)، من غير أي حسومات لتكاليف المعاملات. بالنسبة للأدوات المالية التي لا توجد لها سوق نشطة، فإنه يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام تقنيات التقييم، وقد تشمل تلك التقنيات أحدث معاملات السوق دون شروط تفضيلية أو بالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لأداة أخرى مشابهة لها بصورة جوهرية أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة أو نماذج تقييم أخرى.

**ك. التقاص**

يتم إجراء المقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في بيان المركز المالي للشركة إذا كان هناك حق قانوني قائم وملزم لإجراء المقاصة بين المبالغ المسجلة، وأن هناك نية لتسويتها على أساس صافي المبلغ، لتحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في ذات الوقت.

**ل. انخفاض قيمة الموجودات المالية**

تقوم الشركة في تاريخ بيان المركز المالي بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمة الأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية.

**الموجودات المسجلة بالتكلفة المطفأة**

في حال وجود دليل موضوعي على تكبد خسارة ناجمة عن انخفاض في قيمة الذمم المدينة المسجلة بالقيمة المطفأة، يتم قياس مبلغ الخسارة على أنه الفرق بين المبلغ المسجل للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتكبدها) مخصوماً بسعر الفائدة الفعلي للأصل المالي (أي سعر الفائدة الفعلي الذي يتم حسابه عند الاعتراف الأولي). يتم تخفيض المبلغ المسجل للأصل من خلال مخصص الخسائر الائتمانية ويتم الاعتراف بمبلغ الخسارة في الأرباح أو الخسائر. إذا انخفض أو زاد مبلغ خسارة انخفاض القيمة في فترة لاحقة، يتم تسجيل الانخفاض أو الزيادة بتعديل المخصص.

تقوم الشركة أولاً بتقييم ما إذا كان يوجد دليل موضوعي على انخفاض القيمة بشكل منفرد للموجودات المالية التي تعتبر هامة بشكل منفرد، وبشكل منفرد أو جماعي للموجودات المالية التي لا تعتبر هامة بشكل منفرد. وإذا حددت الشركة عدم وجود دليل موضوعي على انخفاض القيمة لأصل مالي يتم تقييمه بشكل منفرد، سواء كان هاماً أم لا، تقوم بتضمين الأصل في مجموعة من الموجودات المالية ذات سمات مشابهة لمخاطر الائتمان ويتم تقييم انخفاض قيمته بشكل جماعي. لا يتم تضمين الموجودات المالية التي يتم تقييم انخفاض قيمتها بشكل منفرد والتي يتم أو يستمر الاعتراف بخسائر ناجمة عن انخفاض قيمتها في التقييم الجماعي لانخفاض القيمة.

## 2. أسس إعداد البيانات المالية وملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

### 2.5 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

#### ل. انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

إذا انخفض مبلغ خسارة انخفاض القيمة، في فترة لاحقة، وكان يمكن ربط الانخفاض بشكل موضوعي بحدث معين وقع بعد الاعتراف بانخفاض القيمة، يتم عكس خسارة انخفاض القيمة المعترف بها سابقاً. ولا ينتج عن عملية العكس تجاوز المبلغ المسجل للأصل المالي لما كانت ستكون عليه التكلفة المطفأة لو لم يتم الاعتراف بانخفاض القيمة في التاريخ الذي يتم فيه عكس انخفاض القيمة. ويتم الاعتراف بالقيود المعكس في الأرباح أو الخسائر.

#### م. إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية

##### الموجودات المالية

يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي (أو جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة من الموجودات المالية المتشابهة – حسب مقتضى الحال) عند:

- انتهاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي، أو
- قيام الشركة بنقل الحقوق باستلام التدفقات النقدية للأصل المالي، أو تحمل مسؤولية دفع التدفقات النقدية بالكامل لطرف ثالث حال استلامها بدون تأخير جوهري من خلال ترتيبات تحويل، وإما (أ) قيام الشركة بنقل جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بشكل جوهري، أو (ب) إذا لم تقم الشركة بنقل أو الاحتفاظ بجميع مخاطر ومنافع الأصل المالي بشكل جوهري، لكن قامت بتحويل السيطرة على الأصل.

عندما تقوم الشركة بنقل حقوق استلام التدفقات النقدية لأصل أو أنه دخل في ترتيبات تحويل، فإنه يقيم فيما إذا احتفظ بمخاطر ومنافع ملكية الأصل والى أي مدى. إذا لم تقم الشركة بنقل أو الاحتفاظ بجميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل بشكل جوهري، ولم تحول السيطرة على الأصل المنقول، فإن الشركة تستمر بالاعتراف بالأصل المنقول في حدود مشاركتها المستمرة. في هذه الحالة، تقوم الشركة أيضاً بالاعتراف بالالتزام المصاحب. يتم تقييم الأصل المنقول والالتزام المصاحب على أساس يعكس الحقوق والالتزامات المحتفظ بها من قبل الشركة.

##### المطلوبات المالية

يتم استبعاد الالتزام المالي عند انقضائه أو إلغائه أو انتهاء مدته. عند استبدال الالتزام المالي الحالي بآخر وبشروط مختلفة، يتم محاسبة هذا التعديل على أنه انقضاء للالتزام المالي الأصلي واعتراف بالالتزام مالي جديد ويتم الاعتراف بالفرق كربح أو خسارة في بيان الدخل الشامل.

#### ن. القيمة العادلة

تقوم الشركة بقياس الأدوات المالية كالموجودات المالية المتوفرة للبيع بناءً على قيمتها العادلة بتاريخ بيان المركز المالي. إن القيمة العادلة هي السعر الذي يمكن استلامه من بيع أصل أو دفعه لنقل التزام في عملية منتظمة بين مشاركين في السوق بتاريخ قياس الأدوات المالية. إن قياس القيمة العادلة مبني على افتراض أن عملية بيع الأصل أو نقل الالتزام تحدث في:

- إما السوق الأساسي للأصل أو الالتزام،
- أو عند غياب السوق الأساسي، في أكثر سوق ملائم للأصل أو الالتزام.

على أن يكون السوق الأساسي أو أكثر سوق ملائم متاحاً للشركة. يتم قياس القيمة العادلة لأصل أو التزام بناءً على الافتراضات التي يعتمد عليها المشاركون في السوق عند تسعير هذه الأدوات على افتراض أن المشاركين في السوق يعملون على تحقيق أفضل مصالح اقتصادية لهم. تقوم الشركة باستخدام طرق تقييم مناسبة للظروف المحيطة والتي يتوفر لها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، وتعظيم استخدام المعطيات الملائمة التي يمكن ملاحظتها و تقليل استخدام المعطيات التي لا يمكن ملاحظتها. جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في البيانات المالية يتم تصنيفها في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، الموضح أدناه، بناءً على أقل مستوى من المعطيات التي لها تأثير جوهري على قياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى (1): أسعار السوق المدرجة (غير المعدلة) في أسواق مالية نشطة لموجودات ومطلوبات مماثلة.
- المستوى (2): طرق تقييم يكون فيها المستوى الأدنى من المعطيات التي لها تأثير جوهري على قياس القيمة العادلة يمكن ملاحظتها مباشرة أو بشكل غير مباشر.
- المستوى (3): طرق تقييم يكون فيها المستوى الأدنى من المعطيات التي لها تأثير جوهري على قياس القيمة العادلة غير ملحوظة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المعترف بها في البيانات المالية بشكل متكرر، تحدد الشركة فيما إذا كان هناك أية تحويلات بين مستويات التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف في نهاية كل فترة مالية.

**3. إيرادات عمولة وساطة**

2014 ليرة سورية	2015 ليرة سورية	
130,436	55,207	إيرادات عمولة وساطة / شراء
208,584	34,338	إيرادات عمولة وساطة / بيع
339,020	89,545	

**4. نفقات الموظفين**

2014 ليرة سورية	2015 ليرة سورية	
2,052,000	2,871,000	رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين
281,976	278,215	مساهمة الشركة في الضمان الاجتماعي
201,068	228,330	ضريبة الرواتب والأجور
51,497	201,520	تأمين صحي
131,670	95,000	الاشتراكات السنوية
2,718,211	3,674,065	

**5. مصاريف إدارية وعمومية**

2014 ليرة سورية	2015 ليرة سورية	
906,378	1,353,486	الدعم الفني
460,699	734,503	مصاريف استشارية
565,000	715,000	الاشتراكات السنوية
674,748	672,710	عمولات مصرفية
274,277	370,431	اتصالات وإنترنت
307,562	360,000	إيجار (إيضاح 18)
372,300	292,900	رسوم حكومية وقانونية
47,000	198,850	صيانة
120,965	34,275	قرطاسية
29,181	64,045	أخرى
3,758,110	4,796,200	

**6. أرباح (خسائر) محققة من بيع استثمارات محتفظ بها للمتاجرة**

الأرباح (الخسائر) المحققة من بيع الاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة تمثل الأرباح (الخسائر) الناتجة عن بيع استثمارات محتفظ بها من أسهم شركات مدرجة في الأسواق المالية المحلية في قطاع المصارف.

**7. أرباح (خسائر) غير محققة من استثمارات محتفظ بها للمتاجرة**

تمثل الأرباح (الخسائر) غير المحققة من استثمارات محتفظ بها للمتاجرة الفرق بين المبلغ المسجل للاستثمارات والتي تمثل أسهم شركات مدرجة في الأسواق المالية المحلية في قطاع المصارف والقيمة العادلة لهذه الاستثمارات بتاريخ بيان المركز المالي.

شركة ضمان الشام للوساطة والخدمات المالية المحدودة المسؤولة

إيضاحات حول البيانات المالية  
كما في 31 كانون الأول 2015

8. ضريبة الدخل

فيما يلي ملخص تسوية الربح المحاسبي (الخسارة المحاسبية) مع الخسارة الضريبية:

2014 ليرة سورية	2015 ليرة سورية	
(837,144)	157,074	صافي ربح (خسارة) السنة
(6,237,616)	(6,052,657)	إيرادات خاضعة لضريبة نوعية أخرى (إيرادات الفوائد)
157,012	(735,482)	(أرباح) خسائر غير محققة من استثمارات محتفظ بها للمتاجرة
(18,802)	(63,569)	أرباح فروقات قطع غير المحققة
(6,936,550)	(6,694,634)	الخسارة الضريبية

رصيد الخسائر الضريبية المدورة والإطفاءات عليها كما يلي:

الإجمالي ليرة سورية	إطفاء الخسائر الضريبية المدورة ليرة سورية	الخسائر الضريبية المدورة ليرة سورية	
6,694,634	-	6,694,634	2015
6,936,550	-	6,936,550	2014
5,191,466	-	5,191,466	2013
13,708,562	-	13,708,562	2012
31,010,059	-	31,010,059	2011
-	(18,717,122)	18,717,122	2010
-	(7,270,873)	7,270,873	2009
63,541,271	(25,987,995)	89,529,266	

9. نقد في الصندوق ولدى المصارف

2014 ليرة سورية	2015 ليرة سورية	
102,918	217,676	نقد في الصندوق
21,375,550	15,841,100	أرصدة لدى المصارف - حسابات جارية
7,725,000	7,725,000	ودائع لدى المصارف ذات استحقاق أصلي أقل من 3 أشهر (*)
29,203,468	23,783,776	
26,400,000	30,400,000	ودائع لدى المصارف ذات استحقاق أصلي يتجاوز 3 أشهر وأقل من سنة (**)
35,000,000	35,000,000	ودائع لدى المصارف ذات استحقاق أصلي أكثر من سنة (***)
90,603,468	89,183,776	

(\*) إن الودائع لدى المصارف ذات تواريخ استحقاق أصلية خلال 3 أشهر هي ودائع قصيرة الأجل مودعة لدى مصارف محلية بمتوسط سعر فائدة فعلي قدره 7% (2014: 7%).

(\*\*) إن الودائع لأجل لدى المصارف ذات تواريخ استحقاق أصلية تتجاوز 3 أشهر وأقل من سنة هي ودائع متوسطة الأجل مودعة لقاء إصدار كفالات مصرفية لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية ولصندوق ضمان التسوية وتخضع لمتوسط سعر فائدة فعلي قدره 9% (2014: 9%).

(\*\*\*) إن ودائع لأجل لدى المصارف ذات تواريخ استحقاق أصلية تتجاوز السنة هي وديعة طويلة الأجل مودعة لدى مصرف محلي تستحق خلال سنة وشهر بمتوسط سعر فائدة فعلي قدره 10.5% (2014: 10.5%).

**9. نقد في الصندوق ولدى المصارف (تتمة)**

يتضمن النقد وما في حكمه المدرج في بيان التدفقات النقدية الأرصدة التالية:

2014 ليرة سورية	2015 ليرة سورية	
102,918	217,676	نقد في الصندوق
21,375,550	15,841,100	أرصدة لدى المصارف - حسابات جارية
7,725,000	7,725,000	ودائع لدى البنوك ذات استحقاق أصلي أقل من 3 أشهر
29,203,468	23,783,776	

**10. استثمارات محتفظ بها للمتاجرة**

تمتلك الشركة استثمارات مالية بغرض المتاجرة تم تصنيفها وفقاً للغرض الأساسي منها كاستثمارات مالية بغرض المتاجرة موزعة كالتالي:

2014 ليرة سورية	2015 ليرة سورية	
2,460,725	8,813,414	استثمارات أوراق مالية - بنك قطر الوطني
668,731	8,434,412	استثمارات أوراق مالية - بنك سورية الدولي الإسلامي
-	1,078,439	استثمارات أوراق مالية - بنك البركة
140,000	-	استثمارات أوراق مالية - العقيلة للتأمين التكافلي
3,269,456	18,326,265	

**11. تأميمات نقدية وأرصدة مدينة أخرى**

2014 ليرة سورية	2015 ليرة سورية	
-	270,000	إيرادات إدارة إصدار مستحقة وغير مقبوضة
80,214	558,210	إيرادات فوائد مستحقة وغير مقبوضة
6,600,000	7,600,000	تأميمات نقدية (*)
1,564,728	1,625,929	مصاريف مدفوعة مقدماً
8,244,942	10,054,139	

(\*) يمثل المبلغ تأميمات نقدية لدى مصارف محلية لقاء إصدارات كفالات مصرفية لهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية ولصندوق ضمان التسوية.

**12. الموجودات غير المتداولة الأخرى**

تمثل الجزء غير المتداول من المساهمة النقدية بصندوق ضمان التسوية والمحتسبة بناءً على النظام الداخلي لصندوق ضمان التسوية وقرار مجلس إدارة سوق دمشق للأوراق المالية رقم /238/ بتاريخ 5 شباط 2009، وقد بلغت قيمتها 2,500,000 ليرة سورية.

**13. الموجودات الثابتة**

يحسب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة للموجودات التالية:

3 سنوات	أجهزة كمبيوتر
5 سنوات	الأثاث والمفروشات
5 سنوات	أجهزة ومعدات
5 سنوات	تحسينات مقر الشركة



شركة ضمان الشام للوساطة والخدمات المالية المحدودة المسؤولة

إيضاحات حول البيانات المالية

كما في 31 كانون الأول 2015

**13. الموجودات الثابتة (تتمة)**

المجموع ليرة سورية	تحسينات مقر الشركة ليرة سورية	أجهزة ومعدات ليرة سورية	الأثاث والمفروشات ليرة سورية	أجهزة كمبيوتر ليرة سورية	
					<b>التكلفة:</b>
3,972,197	1,396,394	237,500	499,600	1,838,703	كما في 1 كانون الثاني 2015
225,196	225,196	-	-	-	الإضافات خلال السنة
<b>4,197,393</b>	<b>1,621,590</b>	<b>237,500</b>	<b>499,600</b>	<b>1,838,703</b>	<b>كما في 31 كانون الأول 2015</b>
					<b>الإستهلاك المتراكم:</b>
3,752,926	1,238,983	222,580	452,660	1,838,703	كما في 1 كانون الثاني 2015
140,992	79,132	14,920	46,940	-	الإستهلاك خلال السنة
<b>3,893,918</b>	<b>1,318,115</b>	<b>237,500</b>	<b>499,600</b>	<b>1,838,703</b>	<b>كما في 31 كانون الأول 2015</b>
					<b>صافي القيمة الدفترية:</b>
<b>303,475</b>	<b>303,475</b>	-	-	-	<b>كما في 31 كانون الأول 2015</b>
219,271	157,411	14,920	46,940	-	كما في 31 كانون الأول 2014

شركة ضمان الشام للوساطة والخدمات المالية المحدودة المسؤولة

إيضاحات حول البيانات المالية

كما في 31 كانون الأول 2015

14. الموجودات غير الملموسة

فيما يلي الأعمار الإنتاجية المتوقعة للموجودات غير الملموسة:

- برامج الكمبيوتر 3 سنوات
- حقوق ملكية تجارية 10 سنوات

المجموع ليرة سورية	حقوق ملكية تجارية ليرة سورية	برامج الكمبيوتر ليرة سورية	
			<b>التكلفة:</b>
1,864,390	200,000	1,664,390	كما في 1 كانون الثاني 2015
224,000	-	224,000	الإضافات خلال السنة
<b>2,088,390</b>	<b>200,000</b>	<b>1,888,390</b>	<b>كما في 31 كانون الأول 2015</b>
			<b>الإطفاء المتراكم:</b>
1,762,527	98,137	1,664,390	كما في 1 كانون الثاني 2015
44,957	20,000	24,957	الإطفاء خلال السنة
<b>1,807,484</b>	<b>118,137</b>	<b>1,689,347</b>	<b>كما في 31 كانون الأول 2015</b>
			<b>صافي القيمة الدفترية:</b>
<b>280,906</b>	<b>81,863</b>	<b>199,043</b>	<b>كما في 31 كانون الأول 2015</b>
101,863	101,863	-	كما في 31 كانون الأول 2014

15. ذمم دائنة ومستحقات

2014 ليرة سورية	2015 ليرة سورية	
17,240,768	<b>5,388,644</b>	دفعات مقدمة من العملاء (*)
148,151	<b>404,786</b>	مصاريف مستحقة وغير مدفوعة
124,282	<b>127,376</b>	مخصصات الضرائب والتأمينات الاجتماعية
53,926	<b>10,807</b>	عمولة السوق من التداول (**)
<b>17,567,127</b>	<b>5,931,613</b>	

(\*) يتضمن رصيد الدفعات المقدمة من العملاء المبالغ المودعة من قبل العملاء لدى الشركة للقيام بعمليات بيع وشراء للأسهم.

(\*\*) يمثل الرصيد حصة السوق من التعاملات اليومية التي قامت بها الشركة من بيع وشراء للأسهم في السوق.

شركة ضمان الشام للوساطة والخدمات المالية المحدودة المسؤولة

إيضاحات حول البيانات المالية  
كما في 31 كانون الأول 2015

16. رأس المال المدفوع

يتكون رأسمال الشركة من 165,000 حصة بقيمة اسمية تبلغ 1,000 ليرة سورية للحصة الواحدة بقيمة 165,000,000 ليرة سورية مسدد بالكامل كما في 31 كانون الأول 2015 مقابل 140,000 حصة بقيمة اسمية تبلغ 1,000 ليرة سورية للحصة الواحدة بقيمة 140,000,000 ليرة سورية مسدد بالكامل كما في 31 كانون الأول 2014 موزعاً كما يلي:

2014			2015			
القيمة		عدد الحصص	القيمة		عدد الحصص	
ليرة سورية	النسبة		ليرة سورية	النسبة		
138,600,000	%99	138,600	138,600,000	%84	138,600	شركة شام المساهمة المغفلة القابضة
1,400,000	%1	1,400	26,400,000	%16	26,400	شركة مجموعة شام الاستثمارية المساهمة المغفلة
140,000,000	%100	140,000	165,000,000	%100	165,000	

وافقت الهيئة العامة غير العادية باجتماعها المنعقد بتاريخ 15 حزيران 2015 على زيادة رأس المال بقيمة 25,000,000 ليرة سورية وذلك من خلال قيام أحد الشركاء وهو شركة مجموعة شام الاستثمارية المساهمة المغفلة بزيادة حصتها في الشركة عن طريق التنازل عن ملكية جزء من أسهم محافظتها المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية إلى الشركة واعتماد القيمة السوقية كأساس لتقييم الأسهم، كما تم اعتماد سعر الإغلاق حسب نشرة أسعار سوق دمشق للأوراق والأسواق السورية رقم 424/ر تاريخ 13 أيار 2015 وموافقة مجلس المفوضين رقم 471/ر وذلك بعد الحصول على موافقة هيئة الأوراق والأسواق السورية رقم 424/ر تاريخ 13 أيار 2015 وموافقة مجلس المفوضين رقم 471/ر بتاريخ 21 أيار 2015 بخصوص اعتماد القيمة السوقية كأساس لتقييم الأسهم التي سيتم نقل ملكيتها إلى الشركة بغرض زيادة رأس المال بتاريخ عقد اجتماع الهيئة العامة غير العادية الذي تم فيه إقرار الزيادة. وبناء على تقرير محاسب قانوني بتاريخ 15 حزيران 2015 المتضمن تقدير قيمة المقدمات العينية التي سيتم نقل ملكيتها إلى الشركة كحصص عينية إضافة للحصص النقدية التي اكتتب بها على كامل زيادة رأس المال فقد بلغت قيمة الأسهم المتنازل عنها كما يلي:

اسم الشركة المتنازل عن أسهمها	عدد الأسهم	سعر إغلاق السوق	القيمة ليرة سورية	تاريخ نقل الملكية
بنك سورية الدولي الإسلامي	132,000	93.75	12,375,000	17 حزيران 2015
بنك قطر الوطني سورية	89,972	94.53	8,505,000	16 حزيران 2015
بنك البركة سورية	37,489	109.50	4,105,000	16 حزيران 2015
	<b>259,461</b>		<b>24,985,000</b>	

بلغت قيمة الحصص العينية (الأسهم) المتنازل عنها مبلغ 24,985,000 ليرة سورية وهي تعادل 24,985 حصة عينية، وحيث أن الزيادة المقررة في رأس المال هي 25,000,000 ليرة سورية فقد تم تسديد 15,000 ليرة سورية تعادل 15 حصة نقدية من قبل شركة مجموعة شام الاستثمارية المساهمة المغفلة ليصبح رأس المال المصرح به والمدفوع 165,000,000 ليرة سورية مقسماً إلى 165,000 حصة موزعة على 24,985 حصة عينية و140,015 حصة نقدية قيمة الحصة الواحدة 1,000 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2015 موزعاً كما يلي:

عدد الحصص العينية	عدد الحصص النقدية	مجموع الحصص	نسبة المساهمة	القيمة ليرة سورية	
-	138,600	138,600	%84	138,600,000	شركة شام المساهمة المغفلة القابضة
24,985	1,415	26,400	%16	26,400,000	شركة مجموعة شام الاستثمارية المساهمة المغفلة
<b>24,985</b>	<b>140,015</b>	<b>165,000</b>	<b>%100</b>	<b>165,000,000</b>	

وافقت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك على قرار زيادة رأس المال بموجب القرار رقم 1485 بتاريخ 26 تموز 2015.

شركة ضمان الشام للوساطة والخدمات المالية المحدودة المسؤولة

إيضاحات حول البيانات المالية  
كما في 31 كانون الأول 2015

**17. الاحتياطي القانوني**

بناء على قانون الشركات رقم 29 لعام 2011 يجب على الشركة أن تقتطع كل سنة 10% من أرباحها الصافية قبل تنزيل الضريبة في نهاية كل سنة لتكوين احتياطي قانوني ولها أن توقف هذا الاقتطاع إذا بلغ الاحتياطي ربع رأس مال الشركة.

**18. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة**

الأرصدة المستحقة للأطراف ذات العلاقة والتي تضمنها بيان المركز المالي تشمل:

2014 ليرة سورية	2015 ليرة سورية	شركة شام المساهمة المغفلة القابضة
1,763,277	4,061,366	

المعاملات التي تخص الأطراف ذات العلاقة المتضمنة في بيان المركز المالي هي كما يلي:

2014 ليرة سورية	2015 ليرة سورية	دفعات مقدمة من العملاء - شركة مجموعة شام الاستثمارية المساهمة المغفلة	مصاريف مدفوعة مقدماً - شركة صروح المساهمة المغفلة
13,080,129	2,035,410		
314,256	314,256		

الإيرادات والمصاريف التي تخص التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والإدارة التنفيذية العليا ومصاريف أعضاء مجلس الإدارة المتضمنة في عناصر الدخل الشامل هي كما يلي:

2014 ليرة سورية	2015 ليرة سورية	طبيعة المعاملات	تعاملات مع أطراف ذات علاقة
142,332	169,836	مصاريف مكالمات خليوي	شركة سيرينيل المساهمة المغفلة
472,000	1,298,700	مصاريف أخرى (معلوماتية ودعم فني)	شركة اي تك
307,562	360,000	مصاريف إيجار	شركة صروح المساهمة المغفلة
1,270,000	900,000	نفقات الموظفين	الإدارة التنفيذية العليا
148,762	50,608	إيرادات عمولة وساطة	شركة مجموعة شام الاستثمارية المساهمة المغفلة

**19. التزامات محتمل أن تطرأ**

بترتب على الشركة بتاريخ 31 كانون الأول 2015 التزامات محتملة تتمثل بكفالة مصرفية قيمتها 33,000,000 ليرة سورية (31 كانون الأول 2014: 28,000,000 ليرة سورية) تحتفظ بها هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية كضمان لحسن تنفيذ التزاماتها بموجب الكفالة رقم 020531/12/000003 وكفالة مصرفية قيمتها 5,000,000 ليرة سورية (31 كانون الأول 2014: 5,000,000 ليرة سورية) يحتفظ بها صندوق ضمان التسوية كضمان لحسن تنفيذ التزاماتها بموجب الكفالة رقم 020531/12/000002 الصادرتين عن بنك سورية والخليج ش.م.م.

## 20. إدارة المخاطر

تتألف مطلوبات الشركة المالية الأساسية من ذمم دائنة ومستحقات وذمم دائنة لأطراف ذات علاقة. إن الغرض الأساسي لهذه الالتزامات المالية هو توفير التمويل للعمليات الاعتيادية للشركة. إن موجودات الشركة المالية هي نقد في الصندوق ولدى المصارف وودائع لدى المصارف واستثمارات محتفظ بها للمتاجرة وتأمينات نقدية وأرصدة مدينة أخرى ناتجة عن عمليات الشركة. إن المخاطر الرئيسية الناتجة عن الأدوات المالية للشركة هي مخاطر سعر الفائدة، مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة ومخاطر العملات الأجنبية ومخاطر الأعمال. يقوم المدير العام بمراجعة واعتماد السياسات المطبقة لإدارة كل من هذه المخاطر والملخصة فيما يلي:

### مخاطر سعر الفائدة

تمثل مخاطر سعر الفائدة المخاطر الناتجة عن تذبذب قيمة أداة مالية ما نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة السائدة في السوق. لاتخضع الشركة لمخاطر أسعار الفائدة العائمة بشأن موجوداتها ومطلوباتها المالية المرتبطة بفائدة عائمة.

إن الشركة معرضة لمخاطر أسعار الفائدة وذلك بالنسبة للأرصدة المصرفية التي تحمل فائدة. إن معدل الفائدة الوسطي هو 9% لودائع الليرة السورية (2014: 9%).

يبين الجدول التالي تحليل لحساسية أرباح الشركة قبل الضريبة للأدوات الخاضعة لأسعار الفائدة بتاريخ البيانات المالية في حال حدوث تغير معقول في أسعار الفائدة، مع بقاء بقية المتغيرات ثابتة.

حساسية صافي إيرادات الفوائد		الزيادة في نقاط الأساس	العملة
2014	2015		
ليرة سورية	ليرة سورية		
27,634	40,150	+10	ليرة سورية
حساسية صافي إيرادات الفوائد		الانخفاض في نقاط الأساس	العملة
2014	2015		
ليرة سورية	ليرة سورية		
(27,634)	(40,150)	-10	ليرة سورية

يمثل المبلغ السالب في الجدول السابق صافي الانخفاض المحتمل في الدخل وعلى العكس يمثل المبلغ الموجب صافي الزيادة المحتملة في الدخل.

### مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان في عدم مقدرة طرف ما على الوفاء بالتزاماته المالية مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسارة مالية. تنشأ مخاطر الائتمان التي تتعرض لها الشركة من النشاطات التشغيلية ومن النشاطات التمويلية، متضمنة الإبداعات لدى المصارف.

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى لمخاطر الائتمان المتعلقة ببنود بيان المركز المالي:

2014	2015	
ليرة سورية	ليرة سورية	
29,100,550	23,566,100	نقد لدى المصارف
3,269,456	18,326,265	استثمارات محتفظ بها للمتاجرة
6,680,214	8,428,210	تأمينات نقدية وأرصدة مدينة أخرى
61,400,000	65,400,000	الودائع لدى المصارف
2,500,000	2,500,000	الموجودات غير المتداولة أخرى
102,950,220	118,220,575	

شركة ضمان الشام للوساطة والخدمات المالية المحدودة المسؤولة

إيضاحات حول البيانات المالية  
كما في 31 كانون الأول 2015

20. إدارة المخاطر (تتمة)

مخاطر السيولة

تمثل الصعوبات التي تواجهها الشركة في توفير الأموال للوفاء بالتعهدات المتعلقة بالأدوات المالية. تنشأ مخاطر السيولة عن عدم المقدرة على بيع أصل مالي ما بسرعة وبمبلغ يعادل القيمة العادلة. تقوم الشركة بإدارة مخاطر السيولة وذلك بالتأكد من توفر التسهيلات البنكية.

يلخص الجدول أدناه استحقاقات المطلوبات المالية غير المخصصة للشركة كما في 31 كانون الأول على أساس الالتزامات التعاقدية للسداد وأسعار الفائدة الحالية للسوق.

			31 كانون الأول 2015
المجموع ليرة سورية	من 3 إلى 12 شهراً ليرة سورية	أقل من 3 أشهر ليرة سورية	
5,931,613	-	5,931,613	نم دائنة ومستحقات
4,061,366	4,061,366	-	نم دائنة لأطراف ذات علاقة
<b>9,992,979</b>	<b>4,061,366</b>	<b>5,931,613</b>	
			31 كانون الأول 2014
المجموع ليرة سورية	من 3 إلى 12 شهراً ليرة سورية	أقل من 3 أشهر ليرة سورية	
17,567,127	-	17,567,127	نم دائنة ومستحقات
1,763,277	1,763,277	-	نم دائنة لأطراف ذات علاقة
<b>19,330,404</b>	<b>1,763,277</b>	<b>17,567,127</b>	

مخاطر العملة

تمثل مخاطر العملات المخاطر الناتجة عن تذبذب قيمة الأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي. تخضع الشركة للتقلبات في أسعار الصرف الأجنبي خلال دورة أعمالها العادية. لم تقم الشركة بأية معاملات هامة بعملة عدا الليرة السورية. معدل سعر الصرف السائد في السوق في 31 كانون الأول 2015 هو 313.06 ليرة سورية لكل 1 دولار أمريكي (2014: 180.9 ليرة سورية لكل 1 دولار أمريكي).

يشير الجدول التالي إلى العملات الرئيسية التي تحمل مخاطر للشركة كما في 31 كانون الأول ويوضح أثر التغيرات على صافي الأرباح والخسائر في حال حدوث تغير معقول في أسعار العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية مع بقاء بقية المتغيرات ثابتة.

الأثر على النتيجة قبل الضريبة		نسبة الزيادة في سعر الصرف	العملة
2014 ليرة سورية	2015 ليرة سورية		
4,350	7,529	5%	دولار أمريكي
الأثر على النتيجة قبل الضريبة		نسبة النقص في سعر الصرف	العملة
2014 ليرة سورية	2015 ليرة سورية		
(4,350)	(7,529)	(5%)	دولار أمريكي

يمثل المبلغ السالب في الجدول أدناه صافي الانخفاض المتوقع في بيان الدخل الشامل أو حقوق الشركاء بينما يمثل المبلغ الموجب صافي الارتفاع المتوقع.

**20. إدارة المخاطر (تتمة)**

**مخاطر الأعمال**

تنشأ مخاطر الأعمال من عدة عوامل تؤثر على قطاع الوساطة والخدمات المالية بصفة عامة، ومنها الأخطار الناتجة عن الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة والتي تحمل في طياتها العديد من المؤشرات السلبية على نتائج الأعمال. تقوم إدارة الشركة بتقييم تلك المخاطر بشكل مستمر واتخاذ الإجراءات المناسبة للتقليل بقدر الإمكان من أثرها على نتائج الأعمال والمركز المالي للشركة.

**إدارة رأس المال**

يتمثل الهدف الرئيسي فيما يتعلق بإدارة رأس المال الشركة بالتأكد من المحافظة على نسب رأس المال ملائمة بشكل يدعم نشاط الشركة ويعظم حقوق الشركاء. تقوم الشركة بإدارة هيكل رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات ظروف العمل. تم خلال عام 2015 زيادة رأس المال بمبلغ 25,000,000 ليرة سورية وذلك كأحد متطلبات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية لتفعيل نشاط إدارة الإصدار.

**21. القيم العادلة للأدوات المالية**

تتمثل الأدوات المالية في الموجودات المالية والمطلوبات المالية.

تتكون الموجودات المالية من نقد في الصندوق ولدى المصارف والودائع لدى المصارف واستثمارات محتفظ بها للمتاجرة وتأمينات نقدية وأرصدة مدينة أخرى. بينما تتألف المطلوبات المالية من ذمم دائنة ومستحقات وذمم دائنة لأطراف ذات علاقة.

تستخدم الشركة التسلسل الهرمي التالي في قياس والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية:

المستوى الأول: الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في سوق مالي فعال لأصول مماثلة.

المستوى الثاني: طرق تقييم، حيث أن المدخلات التي لها تأثير جوهري على القيمة العادلة يمكن ملاحظتها إما مباشرة أو بشكل غير مباشر.

المستوى الثالث: طرق تقييم حيث أن المدخلات التي لها تأثير جوهري على القيمة العادلة غير مبنية على معلومات سوق ملحوظة.

يوضح الجدول التالي تحليل الموجودات المالية المسجلة بالقيمة العادلة حسب كل مستوى من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة:

**تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية**

**31 كانون الأول 2015**

المستوى الأول ليرة سورية	المستوى الثاني ليرة سورية	المستوى الثالث ليرة سورية	المجموع ليرة سورية	
18,326,265	-	-	18,326,265	استثمارات محتفظ بها للمتاجرة
18,326,265	-	-	18,326,265	

**31 كانون الأول 2014**

المستوى الأول ليرة سورية	المستوى الثاني ليرة سورية	المستوى الثالث ليرة سورية	المجموع ليرة سورية	
3,269,456	-	-	3,269,456	استثمارات محتفظ بها للمتاجرة
3,269,456	-	-	3,269,456	

إن القيمة العادلة للأدوات المالية الأخرى لا تختلف بشكل جوهري عن القيمة الدفترية لهذه الأدوات.